الباب الخامس

عوامل دعم الأمن القومى العربى

obeikandl.com

obeikandl.com

إستراتيجية الأمن القومي

المفهوم الشامل: -

إن إستراتيجية الأمن القومي عملية فلسفية تخطيطية مشتركة لاستغلال جميع مقومات الأمة وقدراتها للوصول لأفضل خطة إستراتيجية توجه طاقات الأمة الرئيسية - الأقتصاد - مصادر الثروة - القوى البشرية - الموقع الأستراتيجي - الدفاع - التكنولوجيا - التراث الروحي والحضاري - السياسة - لتحقيق مستوى عال من القوة والهيبة القومية بشقيها الدفاعي والتعرضي .

التكتيك الأمني القومي أو خطط التعبئة

البلد أولاً والأمة العربية ثانياً هذا هو المفهوم العام لدستور فلسفة الدفاع عن الوطن العربي السياسي والجغرافي وتشمل جميع خطط التعبئه لقدرات الأمة لتحقيق الهدف الشامل لاستراتيجية الأمن القومي من حيث ما يلي:

- **الاقتصاد القومي المنتج نحو الوصول للكفاية الذاتية ومن ثم التصدير - السوق العربية المشتركة.**
- **المنظومة المالية الوطنية والقومية المتكاملة والمنافسة.**
- **القوى البشرية وتتمثل فى**

- الاعتزاز بالإنتماء القومي
- فلسفة الثقافة والتعليم
- تطوير التكنولوجيا
- الأرث الروحي الأدبي والحضاري وتنميتة مع التطور العالمي
- العدالة والأمن الاجتماعي وتكافؤ الفرص
- الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في الممارسة الحقيقية الذاتية
- فتح الحدود لتنقل رأس المال والعمالة العربية
- تشجيع وتحفيز البحث العلمي وإستقطاب العقول العربية المبدعة.

الدفاع ويشمل تحديد التهديد والعدووتشمل المنظومة العسكرية المتكاملة

- التسليح والتكنولوجيا العسكرية
- توجيه التدريب العسكري وتطويره بموجب تغير درجات التهديد المعادي
- خطط إعداد وتأهيل القادة وهيئات الركن لتشكيلات ووحدات القوات المسلحة
- خطط الاستخبارات والأمن العسكري وتنمية وسائل الحرب الألكترونية.

obeikandi.com

- **إستغلال نقطة الضعف الرئيسية في عقيدة القتال الإسرائيلية**
- **حيث تعتمد على في حملاتها العسكريه التعبويه ضد العرب على مبدأ إستراتيجي تكتيكي وهو الحرب الخاطفة ضد أهداف حيوية وضربها بقوة لارهاب العرب - ومقتلها في إطالة أمد الحرب مهما كانت قوة المواجه لتأخذ شكل حرب الاستنزاف وهنا لا تستطيع إسرائيل الصمود وتسلم كما حدث في نجاح حزب الله في حرب ٣٣ يوما وتحرير جنوب لبنان.**
- **خطط إستغلال الموقع والثروات الطبيعية المحركة لعجلة الاقتصاد والصناعة لتخدم الهدف الاستراتيجي للأمه وكسلاح يمكن إستخدامه عند الضرورات السياسية في المفاوضات والصفقات والتحالفات الدولية.**
- **إمتلاك تكنولوجيا الطاقه النووية بعد الشروع في إنشاء مراكز البحث العلمية النووية.**

فعلى كل كيان سياسي عربي تبني خطة إستراتيجية دفاعية للدفاع عن أمنه الوطني لتتكامل جميعها من حيث تعريف التهديد والعدو مع إستراتيجية الأمن القومي العربي الشاملة.

<u>إستراتيجية الدفاع الوطني</u> للدولة القطرية العربية التي تتكامل مع إستراتيجية الأمن القومي العربي

Obeikandl.com

التهديد :الصهيونية ممثلة بإسرائيل ككيان سياسي شاذ في المنطقة العربية من المحيط الى الخليج وكذلك الشرق الأوسط الجغرافي.

الخطة الاستراتيجيه الدفاعية الوطنية

- **المفهوم التعبوى :تطبيق مبدأ الأمة في الحرب وتبني عقيدة قتال تعتمد الدفاع المتحرك .**

ميكانيكيات الحرب وتجري حسب المراحل التاليه:

١. مرحلة إستنزاف قوات العدو :وتبدأ من لحظة الاشتباك الأولي في المواقع الدفاعية الأمامية وحتى الاشتباك الأخير الرئيسي في مرحلة الدفاع الثالثه والتي تقودها القيادة التعبوية للقوات المسلحة النظامية.

٢. مرحلة الحسم التعبوي :وهي المرحلة الأخيرة في الحرب مع العدو حيث يعلن حالة النفير العام وتطبيق منهج الأمة كل الأمة في الحرب وتبني منهج حرب العصابات المستمرة - تطبق فيها تكتيك أضرب ودمر وأهرب كمهارة ميدان لتتبارى فيها البطولات الوطنية الفردية ومجموعات القتال الصغيرة وتسودها روح الاستشهاد.

- **التسليح.**

الحرب النفسيه:

١. الدفاعيه :خطة إعلام وطني متكاملة تشدد على الوحدة الوطنية لجميع مكونات الطبقات الاجتماعيه للشعب حيث تتلاشى فيها جميع

الفروق الطائفية والاجتماعية فالأمة كل الأمة تنتمي لنسيج إجتماعي واحد وفي عائلة موحدة.

٢. التعرضيه :بث روح القتال والبطولة والجهاد بين جميع أفراد الدولة وكذلك التضحية والكرامة والكبرياء الوطني ومقاومة الشائعات التي يعتمدها العدو في حربه النفسية.

تطور مفاهيم استراتيجيات الأمن القومى

كان الإلحاح على ضرورة قيام مجلس أمن قومي لمصر، بالمعايير العلمية المجردة، مدفوعا بقدرة الدولة على التعامل مع العالم الخارجي، بعد ثورة ٢٥ يناير، خاصة ما كان عليه حال مصر، في عهد النظام السابق، الذي كان يحكم منفردا، بلا إستراتيجية أمن قومي، أو حتى مستشار أمن قومي يعاون الرئيس، والنتيجة تدنى الأوضاع في الداخل، وتراكم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتراجع دور مصر الإقليمي، في محيطها العربي، وفي عمقها الإستراتيجي في أفريقيا.

بريطانيا - بدأت مؤخرا - وبعد شهور من الانتخابات العامة، في وضع إستراتيجية جديدة عنوانها: بريطانيا في عصر من عدم اليقين: إستراتيجية للأمن القومي، حددت فيها المخاطر قبل وقوعها، وتجهيز آليات التعامل معها، مع الوضع في الاعتبار، أن أي إستراتيجية، لا تتعامل مع الوضع القائم فقط، لكنها تراعى تغير الزمن وظروفه

المستجدة.

الإستراتيجية البريطانية الجديدة، صدرت في وثيقة من ٣٧ ورقة، مقسمة إلى أربعة أجزاء، وتطرح المبادئ التالية:

(١) توقع اتساع دائرة القوس الدولية التي بيدها صناعة القرار السياسي في العالم، مع ظهور قوى دولية جديدة، واحتمال حصول البعض منها على عضوية دائمة بمجلس الأمن، من بينها الهند والبرازيل.

وتدرك بريطانيا أن هذا التوسع يمكن أن يقلل من نفوذها، كواحدة من الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن، إلا أنها تفهم أن هذا تطور لا مفر منه.

وأنه يحدث في إطار تحول مركز التأثير الاقتصادي العالمي، من الغرب، إلى آسيا وأمريكا اللاتينية، وصعود الصين والهند كقوى عالمية مؤثرة.

(٢) تحدد الإستراتيجية الجديدة، هدفين واضحين لها هما:

(أ) ضمان أمن بريطانيا، وقدراتها على حماية شعبها، واقتصادها، وأراضيها.

(ب) صياغة عالم مستقر، بالعمل مع غيرها تخفض المخاطر المحتملة التي تؤثر عليها، وعلى مصالحها فيما وراء البحار.

(٣) تقول الوثيقة: إن إستراتيجية الأمن القومي ليست وصفة طبية، أو

روشتة، تملى علينا أسلوب ردنا على أي حدث، وإن كانت الوثيقة تلاحظ أن طريقة الروشتة، استخدمت في حالة تعامل الحكومة البريطانية مع ثورات الربيع العربي. وان إستراتيجية الأمن القومي الجديدة، يمكن أن تكون فعالة، إذا تضمنت خيارات، يتم الاختيار من بينها، وان تقوم على التفكير للمدى البعيد.

(٤) تطرح الوثيقة مجموعة من التهديدات القائمة بما فيها ـ التجسس، والإرهاب، والانتشار النووي، والتهديدات العارضة كالأوبئة، وكيفية التفكير فيما قد يأتي به المستقبل، ودور بريطانيا فيه.

(٥) إن ترتيب أولويات الأمن القومي، لابد أن تضع في حسابها، أننا دخلنا عصر ندرة الموارد وهو وضع يعانى منه المجتمع الدولي كله. وضمن الأفكار الخاصة بالتعامل مع هذه الندرة، إقامة مشاركة أوسع مع دول مختلفة في العالم، في آسيا، وأمريكا اللاتينية، بمعنى عدم الاكتفاء بالتحرك في إطار الاتحاد الأوروبي، بل الانطلاق في اتجاهات أخرى مكملة.

(٦) يعتبر مجلس الأمن القومي، هو محور عمل السياسة الخارجية، وله دوره الحيوي في طريقة التعامل مع الأوضاع المتغيرة في العالم. ويباشر المجلس عمله من خلال تكوينه من نخبة من العقول ذات الخيال والمعرفة والخبرة، تعاونهم لجان من المتخصصين الذين يعهد إليهم، بعمل الدراسات والتحليلات، في الموضوعات ذات الأولوية. على أن

توضع أمام المجلس ولجانه المتخصصة، جميع التفاصيل والمعلومات عن القضايا التي تخص الأمن القومي.

(٧) تتحدث إحدى نقاط الوثيقة عن تعزيز نفوذ بريطانيا في الخارج، لكن النفوذ هو سند الأمن القومي، وحماية المصالح في الداخل، وأن لدى بريطانيا أرصدة تستثمرها في هذا الاتجاه مثل القدرة العسكرية والدبلوماسية، والمساعدات، ومراكز الإبداع الثقافي - الأدبي والفني.

(٨) تؤكد الوثيقة أهمية القوة الناعمة، كواحدة من مكونات النفوذ، وأن من بين صور القوة الناعمة - الميراث الثقافي البريطاني التقليدي، بالإضافة إلى الصور الحديثة للإنتاج الثقافي المتنوع، والاستفادة من دور الإعداد الكبيرة من البريطانيين الذين يعيشون ويعملون فيما وراء البحار، وقطاعات أجنبية منها عشرات الألوف من الصينيين يدرسون في بريطانيا والاستفادة من وضع بريطانيا المتميز، بعضويتها في شبكة واسعة النطاق من الكيانات، مثل مجلس الأمن، وحلف الأطلنطي، والكومنولث، والاتحاد الأوروبي وغيرها. بالإضافة إلى تنويع تحركاتها في مجالات أخرى عديدة، بمشاركة أمنية ثنائية مع دول مثل تركيا، والهند، واليابان، وغيرها، وتنظيمها حوارات سياسية، وأمنية مع الصين وروسيا، وعلاقات تتسع اقتصاديا مع البرازيل.

هذه نماذج لها تاريخ وتجارب متنوعة، لكنها تغير وتطور من فكرها وآليات عملها، لأنها فهمت أن العالم يتغير، ولابد لها من اللحاق به

والتوافق معه ولما كانت إستراتيجيتها العابرة للحدود، تغريها على اقتحام المجالات الحيوية للآخرين، كلما صادفت فراغاً استراتيجياً، وهو ما كان عليه الحال عندنا، ومن ثم كان لابد لمصر الإسراع بسد الفراغ الذي كان قد نشأ بسبب عدم وجود هذه الإستراتيجية، وعدم أخذنا بنظام مجالس الأمن القومي، والتي يراعى في تكوينها معايير الخبرة، والمعرفة والتخصص. وبمراعاة أن تلك مسألة تخص الأمن القومي للدولة، للمدى الطويل.

فرص نجاح إستراتيجية النهوض بالأمن القومي العربي:

هناك العديد من العوامل سوف تساعد على نجاح إستراتيجية النهوض بالأمن القومي العربي ، لعل أهمها عاملي الربيع العربي ، وتراجع الدور الأمريكي في العالم وظهور قوى دولية جديدة على الساحة تشاركها.

ففي العامل الأول سوف يشكل الربيع العربي في مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا قوة دفع في طريق انجاز المشروع القومي والحلم الكبير في الوحدة والتقدم وهو ما سوف ينعكس إيجاباً على كل مناحي الحياة ومنها الأمن القومي ، فلقد رأى المواطن العربي في هذه البلاد ما آل إلية حالة بين أقرانه في كافة أرجاء العالم ، وحتى في دول لم يكن لها وزن كبير على الساحة الدولية منذ زمن قريب وأصبحت في فترة

وجيزة في مصاف الدول القوية والمتطورة والمحققة لإنجازات لا ينكرها منصف مثل تجربة الصين والهند وكوريا الجنوبية والبرازيل ، وغيرها الكثير ، وهو ما زال يعانى رغم إمكاناته العظيمة التي وهبها الله له ولأنه يؤمن بقدرته على التغيير وصنع مستقبل يليق بتاريخه وحاضره ، فقد شرع في التحرك نحو هدفه المعلن في تحقيق الحرية والديمقراطية ، وإقامة العدالة الاجتماعية ، التي سوف تكون البداية نحو النهوض بمجتمعه على كافة الأصعدة.

كذلك كان للعامل الثاني والمتمثل في تراجع الدور الأمريكي في العالم وظهور قوى دولية جديدة على الساحة تشاركها في صنع القرار الدولي بالغ الأثر في إعطاء المنطقة العربية فرصة لحرية الحركة والعمل ، حيث أن هيكل النظام الدولي منذ مطلع التسعينيات أخذ في التنقل منذ نهاية حقبة القطب الثنائي ومن النمط شبه الامبراطوري القائم على سيطرة القوى العظمى الوحيدة أي الولايات المتحدة الأمريكية إلى نموذج انتشار القوة القريب بصورة أو أخرى من توازن القوى المحكوم بين عدد من الدول والتجمعات المتكافئة القوة الولايات المتحدة ، الاتحاد الأوربي ، الصين ، اليابان ، روسيا ، البرازيل ، الهند، وغيرها، وهو ما أكده تقرير للمجلس القومي للمخابرات في الولايات المتحدة الأمريكية يحمل عنوان : توجهات عالمية ٢٠٢٥ عالم يتحول خلص إلى أن القوة النسبية للولايات المتحدة سوف تتضاءل خلال السنوات

العشر أو الخمس عشرة القادمة ، وأنها لن تكون قادرة وحدها على حل مشاكل العالم ، أو على مواجهة التحديات المحدقة بأمنها القومي ، بل ستحتاج إلى أطراف آخرين ، يشاركونها تحمل هذه المهمة ، ويتعاونون معها ، فالعالم محمل بتهديدات أكبر من أي وقت مضى ، وأمريكا باتت تشعر بأنها وحيدة في العالم ، ولابد من إحلال تعدد التعامل مع العالم محل الاستراتيجية المنفردة وهو ما يصب في النهاية في صالح المنطقة العربية في سعيها نحو إقامة منظومة فاعلة للأمن القومي العربي ليتحول من مجرد حلم وطموح نسعى لتحقيقه إلى واقع ملموس نعيشه ونتمتع بمزاياه.

وسائل النهوض بالأمن القومي العربي:

في البداية يجب أن نعود إلى فكرة الأمن القومي العربي من منطلق التوازن بين المثالية والواقعية ، في معادلة دقيقة في مسار العلاقات الدولية بعيداً عن سياسات الهيمنة والاستئثار بالموارد والثروات ، حيث يجب أولاً التعريف الدقيق والواقعي لمعنى مصطلح تهديدات الأمن والسلم الاقليميين التي تعتبر في نطاق مسئولية نظام الأمن القومي العربي، ليشمل هذا التعريف الواقعي الاعتراف بأنه من الممكن أن تشكل دول عربية مصدراً لتهديد أمن دول عربية أخرى

ثانياً تفويض النظام الاقليمي بقدر معقول من السلطة السياسية والمعنوية لتقييد مجال التصرف الاستراتيجي والأمني المنفرد في الحالات التي ينشأ فيها عن هذا التصرف نتائج سلبية على أمن بقية أطراف النظام الاقليمي أو أضرار ملموسة بالمصالح الأمنية والاستراتيجية العربية العامة .

وثالثاً الترجمة المادية المحددة للالتزامات الأمنية المتبادلة في نطاق النظام العربي بإنشاء آلية تنفيذية ومؤسسية ذات ولاية أمنية إقليمية ، أي إنشاء قوة عسكرية مشتركه باعتبارها جوهر التحديث المطلوب للنهوض بنظام الأمن العربي واعتماد مبدأ الوحدة الاختيارية للدول العربية في أشكال مكانية محددة وعبر مراحل زمنية مناسبة.

١ـ إنشاء قوة عسكرية مشتركه:

تشمل القوة العسكرية إطاراً عاماً يعطي الأمان داخلياً وخارجياً لقدرات الدولة ، لتنمو وتتطور وتحقق أهداف الأمن القومي بمفهومه الشامل ، وإذا كان الأمن الخارجي يشمل إقامة منظومة عسكرية متكاملة لردع العدو المحتمل وحماية الوطن وتحقيق الأمن من التهديد الخارجي فإن الأمن الداخلي يشمل إشباع حاجة المواطن للشعور بالطمأنينة في الداخل وحماية حقه داخل الجماعة وتحقيق حقوقه المشروعة في البيئة الأجتماعية المحيطة والدفاع عنها وحمايتها ، وخاصة أن حالات أو احتمالات الحروب لم تتوقف منذ عام ٢٠٠٣ فقد

بدأت التوترات بغزو العراق ، وإثارة احتمالات الهدف التالي قبل أن تنفجر حرب لبنان عام ٢٠٠٦ مع وجود سيناريوهات تقرر أن ثمة حرب رابعة في الخليج قد تنشب في مواجهه إيران مع وجود أزمات مسلحة مفتوحة بين تركيا وشمال العراق أو بين إسرائيل وسوريا أو بين تشاد والسودان أو أثيوبيا والصومال ، وتنسحب آثار بعضها على ما يتجاوز مسارح عملياتها فدراسة الموقف العسكري لدول الوطن العربي يعطى فكرة عن مدى استعداد أي دولة لإدارة صراع مسلح إذا ما اقتضت الضرورة ذلك ، مع عدم إغفال الوضع العسكري لدور الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وباقي دول الجوار الجغرافي بالشرق والشمال ، وتصور موازين القوى الاقليمية والدولية بالمنطقة العربية ، فغياب الحرب لا يعنى عدم وجود الصراع ولا تكتمل الصورة أيضاً بدون دراسة جيش الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وباقي دول الجوار الجغرافي بالشرق والشمال ، وتصور موازين القوى الاقليمية والدولية بالمنطقة العربية

مبدأ الوحدة الأختيارية ومراحلها:

لقد عاش الوطن العربي في تاريخه بعد الاستقلال محاولات عديدة للوحدة والتعاون فيما بينها سواء بشكل جماعي أو إقليمي أو ثنائي ، وقد حققت نجاحا حينا وفشلت حينا آخر ، ويمكن رصد هذه المحاولات من خلال عديد من التجارب منها: معاهدة الدفاع المشترك والتعاون

الاقتصادي بالاسكندرية في يونيو عام ١٩٥٠، والتي جمعت بين المجالين الاقتصادي والاستراتيجي الأمني ، وهو ما كان يمثل إدراكا مبكرا لتعدد أبعاد الأمن وتجاوزها البعد العسكري ، كذلك الاتفاق العسكري بين مصر والسعودية في ٢٧ اكتوبر عام ١٩٥٥ للدفاع المشترك بينهما ضد أي عدوان خارجي ، وميثاق جدة في ٢١ ابريل ١٩٥٦ كمعاهدة دفاع عربي مشترك بين مصر والسعودية واليمن ، والأتحاد العربي الهاشمي بين الأردن والعراق عام ١٩٥٨ ، والجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ ، وميثاق التضامن العربي الذي تم التوصّل إليه في سبتمبر عام ١٩٦٥ في الدار البيضاء ، وميثاق طرابلس الوحدوي بين مصر والسودان وليبيا عام ١٩٦٩ ، واتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا وليبيا عام ١٩٧١ ، والوحدة الآندماجية بيم مصر وليبيا عام ١٩٧٢ ، واتحاد الجمهورية العربية الإسلامية بين ليبيا وتونس عام ١٩٧٤ ، وبيان حاسى مسعود الوحدوي بين ليبيا والجزائر عام ١٩٧٥ ، والوحدة الآندماجية بين ليبيا وسوريا عام ١٩٨٢ ، والأتحاد العربي الأفريقي بين ليبيا والمغرب عام ١٩٨٤ ، ومجلس التعاون العربي بين مصر والعراق والأردن واليمن الشمالي عام ١٩٨٩، إضافة إلى التجارب التي استمرت حتى الآن مثل جامعة الدول العربية ، ومجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١ ، والجمهورية اليمنية منذ عام ١٩٩٠ ،

واتحاد المغرب العربي منذ عام ١٩٨٩ ، وعلى الرغم من كل هذه المحاولأت والأتفاقيات ، فقد فشلت في إنشاء قيادات موحدة أو مشتركة بسبب خوف البلأد العربية من بعضها البعض أكثر من خوفها من التهديدات الأجنبية ، وكذلك لم تكن هذه التجارب مبنية على أساس صحيح بقدر ما كانت تعبير عن رغبات سياسية مؤقتة ، وظروف سياسية معينه ، وانتهت معظم هذه المحاولات بالإنفصال ، وأصبحت في النهاية إما كيانات ميتة أو كيانات مجمدة ، عدا تجربة مجلس التعاون الخليجي التي تعد الاستثناء الوحيد في هذا المجال ، والتي نستلهم منها النموذج ، لإحياء كيانات متحدة مقترحة جديدة لتكون نواة للوحدة الكبرى ، حيث يتحول الوطن العربي إلى مجموعة من التكتلات الاقتصادية الاقليمية تحت مظلة جامعة الدول العربية كمرحلة أولى تتحول لاحقا إلى كيان اقتصادي وسياسي وعسكري واحد وهذه الكيانات المقترحة تضم : موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس في اتحاد واحد، ومصر والسودان وليبيا في اتحاد واحد ، واليمن وجيبوتي والصومال وجزر القمر في اتحاد واحد ، والعراق وسوريا ولبنان والأردن في اتحاد واحد.

مواجهة تحديات الأمن القومي العربي:

مواجهة التهديدات الداخلية:

كان الإصلاح ومايزال أمراً ضرورياً وعاجلاً لتحقيق تطلعات أبناء الأمة العربية من خلال مشروع شامل للإصلاح يضم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،وسواء نبع من داخل المجتمع ذاته أو استفاد من تجارب الآخرين على أن يتم مراعاة خصوصيات وأوضاع كل قطر عربي على حدة.

ومن أهم أولويات مشروع الإصلاح في الجانب السياسي:

ترسيخ النظام الديمقراطي على أساس من الحرية والتعدد السياسي التي تؤدي إلى تداول السلطات وتقوم على احترام كافة الحقوق للجميع مع وجود المؤسسات السياسية الفاعلة وعلى رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية.

وفي الجانب الأقتصادي:

إرساء قواعد الحكم الرشيد الجيد للنشاط الاقتصادي مع تأكيد الشفافية والمحاسبة وتنفيذ أحكام القضاء وبما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي إلى مالا يقل عن ٦-٧% سنوياً في المتوسط خلال العشر السنوات القادمة وبما يؤمن معالجة الفقر بأبعاده المتعددة:

وفي مجال الإصلاح الاجتماعي:

وضع معايير عربية لمخرجات التعليم في كافة مراحله بما يتوافق مع المعايير الدولية ودعم البحث العلمي والقضاء على الأمية في فترة لاتزيد عن عشر سنوات ودمج الشباب وتعميق انتمائهم وتقديم الحلول العاجلة لمشكلات عالم الشباب وتطوير رؤى التنمية المتصلة بهم وأخيراً ضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطن في المجتمع العربي يحدد بصورة واضحة حقوق الدولة والتزاماتها إزاء المواطن وواجبات المواطن ومسئولياته تجاه وطنه .

وفي مجال الإصلاح الثقافي:

تجديد الخطاب الثقافي وإشاعة ثقافة الديمقراطية والشورى والتسامح والتكافل في مناهج التعليم والإعلام وكذا تجديد الخطاب الديني في إطار وسطية الدين الإسلامي الحنيف دون تطرف أو تشدد خاصة في فهم النصوص الدينية وأخيراً تنشيط مؤسسات الترجمة الحكومية والأهلية وتشجيع الإبداع والإنجاز الفكري.

<u>مواجهة التهديدات الخارجية:</u>

١ ـ تنشيط العمل الدبلوماسي لتطوير آليات النظام العربي،وبما يؤدي إلى وضع استراتيجية قومية شاملة لحماية وتنمية القدرات والأمكانات العربية المتيسرة والممكنة وعلى كافة المستويات بهدف تقوية نقاط الضعف الحالية في الجسد العربي وتطوير جوانب القوة فيه وذلك

بفلسفة وسياسة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها المستجدات العالمية والاقليمية والتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع الدول الإسلامية.

٢ -تحديد مفهوم جديد للأمن القومي العربي ويمكن اقتراحه ليكون: هو الإجراءات والسياسات التي تقوم بها كل دولة عربية في حدود طاقتها وحاجتها خاصة الدفاعية لتحقيق الأمن الوطني القطري عن ذاتها على أن تكون تلك الأجراءات والسياسات متوازية في إطار الأمن الشامل للأمة وبما يؤدي إلى تصعيد مفهوم الأمن القومي الوطني من مستواه القطري إلى المستوى الاقليمي ثم إلى المستوى القومي مع مراعاة المتغيرات العالمية والاقليمية والمحلية وموجباتها.

٣ - وفي إطار حدود الواقع وإمكاناته وفي ضوء المفهوم أعلاه وعلى أساس توافر الإرادة للعمل العربي الجماعي هنالك عدة إجراءات يمكن الأخذ بها متوازية حتى يمكن بناء الأمن القومي العربي وتتمثل هذه الاجراءات في الأتي:

أ- أن يبني الأمن القومي العربي ذاته، متسقاً مع الأمن الوطني لكل قطر وأن يستمد منه بعض قدراته ومساهماته، نظراً لأن الدولة القطرية حالياً هي الحقيقة الواقعة، وحيث أنه كلما استطاع الأمن القومي أن يوفر للدولة القطرية الأمان، ترسّخ مفهوم الأمن القومي برمته وتوطدت دعائمه،وبناءاً على ذلك تقوم كل دولة عربية بقدر طاقتها

وحاجتها ببناء قوتها الدفاعية لحماية أمنها ذاته أولاً.
ب- أن تتماسك الدول العربية في إطار مجموعات إقليمية تحكمها عوامل محددة فى شكل مجموعات

شروط ضرورية للأمن العربي:

إن القراءة الواقعية للأمن القومي العربي لا تنحصر في الاعتبارات العسكرية البحتة المتصلة بردع الخطر الخارجي ، أو الاعتبارات الأمنية الداخلية المنفصلة لكل بلد عربي على حدة بالرغم من أهميتها وتفيدنا التجربة أن حرص الأنظمة الشديد على بقائها جعلها تسخّر القوات المسلحة والأحهزة الأمنية على مختلف أنواعها ، لمهمات حفظ النظام واستقراره على حساب حماية الأمن الوطني وتعزيز السلم الأهلي ورغم معاناة الميزانيات الوطنية المزمن من العجز، نجد الحكومات تمعن في تضخيم المجمع البيروقراطي، والأمني والعسكري المشغول والمهووس بحماية النظام، وتخصص معظم ميزانيتها على الشئون الأمنية والعسكرية، ويواكب هذا التضخم في الإنفاق، إتباع اجراءات واعتماد قوانين تعسفية مثل قوانين الطوارئ التي تحد من الحريات السياسية والمدنية وتقلص هامش المشاركة السياسية البعيدة عن وصاية السلطات ورقابتها، وتعطل هذه الممارسات انطلاق المبادرات لتشكيل تعدد نشط للحياة السياسية ، توفر مشاركة شعبية حقيقية في

صناعة القرار الوطني هذه المشاركة لن تتوفر شروط السير في انجازها بدون توفر حرية تشكيل الأحزاب، وحق التنظيم في مؤسسات ونقابات واتحادات ونوادي أهلية بصورة مستقلة عن تدخل السلطات، بالإضافة إلى توسيع هامش حرية التعبير والحريات الصحفية لأنها جميعها تشكل المدخل الطبيعي لإرساء ثقافة تعزز السلم الأهلي والتداول السلمي للسلطة وفقاً لآليات دستورية حيث أن توفير هذه الشروط سيساعد في سد أية منافذ خطرة يمكن أن تتسلل عبرها تهديدات للأمن الوطني والقومي العربي معاً.

كما أن تحصين الجبهة الداخلية لكل بلد عربي بما يضمن أمنه واستقراره وإسهامه في خدمة الأمن القومي العربي يستوجب السعي لإنجاز تحولات رئيسية خمسة: هى

١) تكريس مشروعية دستورية شعبية للحكم وإقامة المؤسسات الضرورية التي تكفل ذلك.

٢) تكريس ملكية شعبية وطنية عامة للثروات الطبيعية ووضع آلية رقابة ومحاسبة فعالة على طرق استغلالها وانفاقها ، وتطال هذه الملكية كافة الموارد والودائع والأستثمارات الخارجية.

٣) تكريس تنمية داخلية (وطنية) متوازنة تطال كامل الرقعة الجغرافية ـ السكانية وتستجيب للحاجات الاقتصادية والاجتماعية،والمعيشية، الثقافية والفنية للشعب وتأخذ في الاعتبار حرصها على تكامل التنمية الاقتصادية مع البيئة العربية المحيطة مباشرة والأبعد، والتنبه إلى مخاطر توسيع فجوة التنمية مع الدول العربية الأخرى المجاورة والأبعد.

٤) معالجة جديدة وحازمة لمخاطر الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية غير العربية وما تحمله من آثار مدمرة على الهوية والقيم المكتسبة والتكوين النفسي والثقافي العربي إضافة إلى التماسك الاجتماعي ووضع الخطط الضرورية التي تكفل تقليص معدلات البطالة على المستويين الوطني والقومي.

٥) الوقوف بجدية وحزم أمام مخاطر الأعتماد المفرط على الحماية العسكرية والأمنية الأجنبية، وما يرافقها من منح تسهيلات وقواعد دائمة تصل إلى حدود تقويض السيادة الوطنية وتسليم مصير البلد ومستقبله لقد حان الوقت لوضع خطط بديلة تكفل التخلي التدريجي عن هذه الحماية ، لصالح السعي لاقامة وتعزيز ترتيبات واقعية لنظام أمني عربي مستقر.

٦) ضرروة تشكيل منظومة أمن عربي ـ اقليمي.

اذا كان هناك عدة مستويات للأمن تطال الفرد، الوطن، الأمة، المنطقة والعالم، فإن واسطة العقد بالنسبة للوطن العربي هو الأمن القومي العربي ، فالاتفاق على تحديد مفهوم ومنطلقات له على المستوى العربي ، والتوصل إلى قناعة مشتركة حول الأضرار الجسيمة التي لحقت به من جراء الخطايا والفرص الضائعة لإمساك الحلقة الأولى في مشروع حماية الأمن الفردي والوطني، كما سيؤمن فرصاً أفضل للانخراط في حوار جاد حول تشكيل منظومة أمن اقليمي تدخل فيها الدول الرئيسية المجاورة، وخاصة دول الجوار الإسلامي إيران وتركيا وتهدف هذه المنظومة إلى وضع العلاقات العربية ـ الإيرانية والعربية ـ التركية على طريق التفاهم وتعزيز المصالح المشتركة وإزالة المخاوف المتبادلة على قاعدة التعاون وحسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد منه، وتوفير آلية فاعلة للنظر في الخلافات وتسويتها، بما يضمن عدم انتقالها إلى مستوى النزاعات. إن مجرد التوصل إلى تفاهمات أقليمية ستشيع أجواءاً إيجابية تخدم السلام العالمي وتزيل مبررات التدخل الخارجي بذرائع أمنية لحماية أي بلد من خطر مزعوم يشكله بلد آخر في الأقليم.

المراجع:

١- جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي - أحمد سليم البرصان ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٥.

٢- تطور مفهوم الشرق الأوسط والتفكير الاستراتيجي الغربي - أحمد سليم البرصان ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية

٣- حالة الأمة العربية (٢٠١٠-٢٠١١) رياح التغيير- احمد يوسف احمد ، نيفين مسعد ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٨٩

٤- تحديات الأمن الاقليمي ومستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط

٥ - أزمة الخليج أزمة الأمن القومي العربي -أمين هويدى.

٦ - حوض النيل والأطماع الصهيونية ، مجلة الساتل - حسين سالم أبو شويشة العدد الثاني .

٧- الأمن القومي العربي والتحدي العلمي – التقني خلف محمد الجراد ، مجلة الفكر السياسي ، العدد السابع .

٨- مفهوم الأمن - سليمان عبد الله الحربي٠

٩- السياق الدولي للاصلاح السياسي في الوطن العربي -صالح بن محمد الخثلان ٠

١٠- صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي- صلاح الدين حافظ ،

١١- الوطن العربي -عاطف الغمرى.

١٢- مفهوم الأمن في إطاره العالمي -عدنان السيد حسين ٠

١٣- ركائز الاستراتيجية في خدمة الأمن القومي -عيسى درويش .

١٤- التحولات العربية في عالم متغير- فارس أبى صعب.

١٥- خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي بالشرق الأوسط والمنطقة العربية- فتحي محمد مصيلحى .

١٦- الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية- فترة ما بعد الحرب الباردة (١٩٩١م – ٢٠٠٨م) -الخميسى شيبى.

١٧- مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج - محمد السيد سعيد ،

١٨- الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي - محمد حسون.

١٩-التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي - محمد عبد الشفيع عيسى.

٢٠- العلاقة المتلازمة بين الأمن القومي العربي والتنمية - محمد عوض الهزايمة

٢١- الأمن القومي والعمل العربي المشترك د. عطا محمد صالح زهرة

- مصر والصراع العربي الإسرائيلي- د٠ حسن نافعة

٢٢- الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي -أمين هويدي

٢٣- مسألة الأمن العربي بين المفاهيم والواقع والنصوص - محمد صالحة .

٢٤-المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي - حامد عبد الله ربيع .

٢٥- الأمن القومي العربي -علي الدين هلال

٢٦- مفهوم الأمن القومي العربي والتعريف بمتغيّراته - حامد عبد الله ربيع

٢٧- الأمن القومي العربي- أيهم سهيل الملاذي، وتحدّيات القرن الواحد والعشرون

obeikandl.com